- التحول الديمغرافي في الجزائر وانعكاساته على حجم قوة العمل مابين السنوات 1901 و 2019

The demographic transition in Algeria and its implications for the size of the labor force

سمرود كمال[1] ، صالي محمد [2]

[2 1] جامعة قاصدي مرباح ورقلة(الجزائر)

مخبر علم النفس العصبي والاضطرابات ، المعرفية ، والاجتماعية والعاطفية

تاريخ الاستلام : 2022-10-04؛ تاريخ المراجعة : 2023-03-05 ؛ تاريخ القبول : 2023-03-31

ملخص :

تعد نظرية التحول الديمغرافي للسكان معالجة علمية منطقية لتغيرات وتحولات سكانية لمجتمع بشري ،ضمن نطاق جغرافي وزمني محددين يصاحبها تطورات اقتصادية واجتماعية ولها نتائج وانعكاسات على المجتمع ككل ، تأتي هذه الدراسة لتتبع مراحل وتغيرات الانتقال الديمغرافي في المجتمع الجزائري ومعرفة خصائص كل مرحلة منه من سنة1901 إلى 2019 وأثره على سوق العمل (قوة العمل لفئات المحصورة بين (15سنة -64 سنة) ، وعليه تم التطرق إلى كل من تطور النمو السكاني ودراسة تغيرات هيكل الهرم السكاني عبر كل مراحل التحول الديمغرافي في الجزائر وانعكاسات هذا الأخير على حجم التركيبة السكانية من ناحية نشاط والإعالة وعلى حركية عروض القوى العاملة ومعدلات البطالة.

خلصت الدراسة إلى أن تحولات هامة قد مست بنية التركيبة العمرية لمجتمع الجزائري ، نتيجة لتسارع وتيرة الأحداث الديمغرافية حيث ارتفع حجم الفئات الوسطى بوتيرة أسرع من فئتي صغار وكبار السن أي ارتفاع عروض قوى العمل، بمعنى أن الجزائر تتميز بتركيبة شابة ومازلت تشهد المرحلة الثالثة من التحول الديمغرافي مع بزوغ الهبة الديمغرافية .

الكلمات المفتاحية: التحول الديمغرافي؛ هبة الديمغرافية؛ السكان النشطون.

Abstract:

The theory of population demographic transition is a logical scientific treatment of demographic changers and transformations of a human society within a specific geographical and temporal range accompanied by economic and social developments and has results and repercussions on society as a whole .On the labor market (the labor force for population groups(15 years -64 years) and accordingly the development of population growth and the study of changes in the structure of the population pyramid through all stagers of the demographic transition in Algeria and the implications of the latter on the size of the population structure in terms of activity and dependency and on the dynamics of power supply employment and unemployment rates .

The study concluded that significant changes have affected the structure of the age structure of the Algerian society as a result of the acceleration of the demographic of the demographic events, where the size of the middle groups increased at a faster rate than the two categories of young and old ,i.The demographic giveaway

Keywords :demographic transition ;demographic gift ;population pyramid .

* المؤلف المراسل: كمال سمرود

I- المقدمة :

لقد تطور عدد سكان الجزائر من حوالي ثلاث ملايين نسمة مقدرة سنة 1830 ليصل إلى43.4مليون نسمة عام 2019، وقد رافق هذا التطور تغيرات اقتصادية واجتماعية مما أدى إلى التحول الديمغرافي والذي بلغ مراحل متقدمة، وبالتالي إحداث تغيرات ديموغرافية نتيجة لتفاعل انخفاض في معدلات الوفيات والخصوبة وعملية الزخم السكاني أدت إلى طفرة الشباب وظهور بما يعرف علميا باسم انفتاح النافذة الديمغرافية. ضف إلى ذلك فقد حدثت تغيرات على المجتمع وثقافته من ثغرات في الأدوار الأسرية وظهور العائلة النووية ذات الحجم الصغير و تأخر في سن الزواج، مما أدى إلى انتقال سريع في مراحل التحول الديمغرافي في الجزائر فيؤثر بذلك على الحركية السكانية ما بين فئات المجتمع وعلى حجم القوى العاملة،ومن جهة أخرى فان سوق الشغل يستقبل الوافدون الجدد من مواليد السنوات الفارطة (أي قبل 15 سنة)، التي تميزت معدلاتها بمستويات معينة وهي في انخفاض بالتالي يكون له تأثير متأخر على حجم قوى العمل، وأظهرت نتائج دراسات المتعلقة بالتغيرات السكانية أهمية إدماج المتغيرات الكمية والنوعية للسكان في العملية التنموية أن العلاقة بين السكان والتنمية هي علاقة مؤثرة ومتأثرة في كلايهما ، وبالتالي لا توجد تنمية بدون أفراد ذوي كفاءات مهنية ومهارات وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية للإلمام الجيد بكل جوانب هذه الدراسة:

- ما مدى تأثير التحول الديمغرافي على حجم القوى العاملة في الجزائر؟

و من هنا نطرح التساؤلات الآتية: ما هي أهم تطورات التي شهدها النمو السكاني في الجزائر ؟

وما هو واقع التحول الديمغرافي في الجزائر ؟وهل حالة الديمغرافية في الجزائر هي في حالة عائد الديمغرافي؟

وما هي مستويات تطور حجم ونمو قوى العمل في الجزائر ؟

I.1- منهجية الدراسة : تم الاعتماد على أسلوب المنهج التاريخي لتتبع مراحل التحول الديمغرافي وانعكاسه على تطور قوى العمل التي شهدها المجتمع الجزائري منذ عام 1901الى غاية 2019، بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي لدراسة طبيعة التحولات الديمغرافية وتحليل ظاهرة الهبة الديمغرافية والتطرق إلى أهم التغيرات التي طرأت على الفئات العمرية للسكان بالأخص مابين 15-64 سنة وصولا إلى انفتاح النافذة الديمغرافية ، هذا باستعمال البيانات المتعلقة بالسكان وسوق الشغل خلال فترات زمنية متسلسلة، كما تم استعمال المنهج الاستقرائي ومنهج كمي من معدلات ديموغرافية وهذا من اجل الإجابة على الإشكالية التي طرحت في البحث .

I.1.2- مفهوم التحول الديمغرافي: "بأنه نظام ديمغرافي مميز بولادات ووفيات عاليتين متبوعا بعد ذلك بانخفاض الوفيات، مما يؤدي إلى زيادة في السكان والتي لايمكن امتصاصها إلا بانخفاض الكافي لمواليد للحصول على توازن بين المواليد والوفيات" **(بلحاجي يمينة، الطيب، 2021، ص256).**

I.2.2- نظرية التحول الديمغرافي (The Démographique Transition Theory) : هذه النظرية هي أوسع النظريات المعترف بها انتشارا والتي توضح أسباب التغير السكاني على امتداد الزمن وتعتبر النظرية أن الخصوبة السكان والوفيات تتحدران من مستويات مرتفعة إلى مستويات منخفضة نتيجة للتطور الاقتصادي والاجتماعي، وانخفاض معدل الوفاة يسبق عادة انخفاض الخصوبة وينتج عن هذا ارتفاع نمو السكان خلال فترة التحول. تعتبر فنلندا نموذج لدولة مرة خلاله بأربع مراحل من تحول الديمغرافي.

- المرحلة الأولى: معدل مواليد مرتفع، معدل وفيات مرتفع =معدل نمو ضعيف (زيادة قليلة).
- المرحلة الثانية: معدل مواليد مرتفع، معدل وفيات اخذ في الانخفاض =معدل نمو مرتفع.
- المرحلة الثالثة: معدل مواليد اخذ في الانخفاض، معدل وفيات منخفض نسبيا =معدل نمو سكاني بطيء.
- المرحلة الرابعة: معدل مواليد منخفض، معدل وفيات منخفض =معدل نمو سكاني منخفض جدا. **(ماجدة محمد، 2009ص85)**

ما بعد التحول (Beyond The Transition) : هناك في الحقيقة مرحلة خامسة من مراحل التحول الديمغرافي جذبت في الآونة الأخيرة مزيدا من الانتباه، فعندما تنخفض الخصوبة إلى مستويات متدنية جدا فان معدل نمو بطيء سرعان ما يتحول إلى معدل نمو سلبي فكثير من الدول في أوروبا تتميز الآن بمعدلات خصوبة كلية اقل من مستوى الإحلال أي طفلين لكل امرأة ففي سنة 1990 كانت معدلات الخصوبة الكلية لإيطاليا واسبانيا1.3 و1.2 على التوالي.

I.3.2- الهبة الديمغرافية: تعرف "الهبة الديمغرافية "أو "النافذة الديمغرافية "بطرق وأساليب عديدة تختلف في تعابيرها ومصطلحاتها ولكنها تتفق كلها في المضمون الذي ملخصه "أنها المرحلة التي يبلغ فيها المجتمع ما الذروة في حجم السكان في سن العمل مقابل أدنى نسبة للسكان المعالين أي الأطفال والمسنين "وهي مرحلة تدوم فترة معينة ، ليختل بعدها التوازن الايجابي بين فئات النشطة والسكان المعالين وخاصة المسنين، كما يختصرها البعض في كونها انفجار في جيل النشطين". (ماجدة محمد، 2009،ص79).

وطبقا لتعريف الأمم المتحدة فانه يشترط لبداية ظاهرة الهبة الديمغرافية أن تقل نسبة السكان دون السن 15 سنة عن 30**%** من إجمالي عدد السكان وان تزيد نسبة كبار السن 65 سنة فأكثر بـ 15 **%** من إجمالي عدد السكان، أي تكون معظم زيادة السكان في العمل من 15 سنة إلى 65 سنة، وهذا ما يميز المرحلة الثانية الثالثة يكون معدل الوفيات اقل من معدل المواليد مما يزيد من حجم السكان بصورة سريعة وكبيرة يؤدي إلى تغير في الهيكل العمري للسكان حيث أن انخفاض وفيات الأطفال يوجد حجم كبير من الشباب فيما بعد يزيد من قوة العمل.

I.3.2- السكان النشطون: حسب **هيئة الأمم المتحدة (ONU)**: هم "الأشخاص الذين يتراوح سنهم بين 15-64 سنة ويساهمون في عملية إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية الموجهة إلى السوق، بالإضافة إلى أولئك الذين لا يعملون، ولكنهم مستعدون للعمل. **(الأمم المتحدة، 2000)**

أما **المكتب الدولي للعمل (BTT)**: له نظرته الخاصة لمفهوم السكان النشطين، «فهم أولئك الأشخاص من الجنسين ذكرا كان أم أنثى، الذين يساهمون في عملية الإنتاج خلال فترة زمنية معينة. **(منظمة العمل الدولية، الطبعة 2)**

أما في الجزائر وحسب **الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)** فان: "السكان النشطون يتكونون من أشخاص المشتغلين "يشتغلون مناصب عمل " وكذا الأفراد الذين لا يعملون، ولكنهم يبحثون عن عمل أو بمعنى أخر مستعدون للعمل. **(الديوان الوطني للاحصائيات، العدد 18 طبعة 2003).**

I.4.2-العائد الديمغرافي : وهو النمو الاقتصادي الذي يتحقق من خلال توظيف التغيرات في الهيكل العمري لسكان البلاد الناتج عن تحول من أشخاص الذين يعيشون حياة قصيرة ولديهم اسر كبيرة إلى أشخاص يعيشون مدة أطول ولديهم اسر صغيرة ، وبسبب هذا التحول في الهيكل العمري تصبح هناك استثمارات اقل لتلبية حاجات الفئات العمرية المعالة (صغار السن 14 سنة فاقل وكبار السن 65 وأكثر)، وفي هذه الوضعية لتركيبة العمرية يتم تحرير الموارد للاستثمار المادي الإنتاجي ، مما يعزز التنمية الاقتصادية ويحقق نافذة للنمو اقتصادي أسرع ومستدام ويتحقق العائد الديمغرافي بزيادة عرض من القوى العاملة ،ارتفاع معدل الإنتاجية للاقتصاد الوطني ، زيادة الادخار الذي يحفز الاستثمار ،تنمية رأس المال البشري وتخصيص موارد اكبر لكل طفل ما ينعكس على تحسين حالته التعليمية والصحية ،ارتفاع الناتج المحلى الإجمالي وبالتالي ارتفاع نصيب كل فرد **(الهيئة العامة للمعلومات ،التقرير الوطني السادس لتنمية البشرية 2022م)** .

II- تطور السكاني في الجزائر وأهم المؤشرات الديمغرافية.

II.1. تطور معدل النمو السكاني في الجزائر: لقد شهد نمو السكان في الجزائر تغيرات كثيرة من حقبة زمنية إلى أخرى، باختلاف الأسباب والأوضاع والظروف التي عايشها السكان وما آلت إليه من نتائج لذا سوف نتناول تطور النمو السكاني حسب المراحل الآتية:

1.1.II- النمو السكاني مابين (1830و 1962) : تعرضت الجزائر لفترة استعمارية دامت أكثر من قرن وربع القرن من طرف الاحتلال الفرنسي ، والتي كانت بدايته سنة 1830 بحيث قام الكونت ديبرمون يوم 14 جوان بإنزال جيشه و تم توقيع معاهدة الاستلام يوم 1830/07/5 ،انتهج بعدها المستعمر سياسة الأرض المحروقة فخرب القرى والمدن وردم العيون والآبار والسلب للأرضي من اجل إخضاع الشعب الجزائري ،كما اتبع العدو الفرنسي منذ إن وطأت أقدامه ارض الجزائر أسلوب القمع والاضطهاد والإبادة رافقه التهجير والنفي ، واعتمد بجانب الوجود العسكري مشروع الاستيطان الذي بدأ من عام 1848بتعمير الأراضي الجزائرية بالسكان الأوربيين وتشجيعهم على ذلك مع منحهم امتيازات ليكون لهم السيطرة العددية، من أجل إنجاح الاستعمار ولرسم سياسة ديموغرافية جديدة تهدف إلى استبدال أو أضعاف وجود لسكان الأصليين، وبالتالي ردع التمرد وإيقاف الثورة لدي الجزائريين التي كانت من طرف الشعب الجزائري الرافض للسيطرة الأجنبية ودفاعا عن أرضه، ومن جهة أخرى تزامن معه انتشار الأمراض والأوبئة التي اجتاحت الجزائر من كولرا 1867/المجاعة عام 1868/ وباء الجذري وتيفوس مابين سنوات 1869الى 1872، لذا خلال هذه الفترة عرفت الوفيات ارتفاعا كبير ورافقها في ذلك انخفاض في عدد الولادات مما أدى إلى انخفاض الكبير في عدد السكان الأصليين الجزائريين من 3 ملايين سنة المقدرة مع بداية الاستعمار إلى أن بلغ 2.1 مليون نسمة حسب تعداد 1872، أي بخسارة بشرية قاربت المليون نسمة في حوالي 42 سنة بمعنى انه فقد ثلثي من عدد السكان.

بمعنى انه اقترب السكان الجزائريين في هذه الفترة من الانقراض بعد ما تعرض له من السياسات المستعمر القمعية والواقع الصحي الصعب من تفشي للأوبئة والأمراض مما هدد من بقائه، لذا اعتبرت هذه المرحلة من طرف الاخصائيين من أخطر لمراحل التي مر بها النمو السكاني.

الجدول رقم (01) : عدد السكان عند تعدادات العشريات المتتالية منذ1856(بالاف)

السنوات	1856	1861	1866	1872	1876	1911	1921	1931	1954
عددالسكان الاصليين	2.307	2732	2652	2125	2463	4741	4923	5588	8449
عدد السكان اخرين	189	221	252	279	345	752	791	882	984

المصدر : العيساوي صونيا، (2008)، الجزائر 02، ص 165و 166

وعرفت هذه الفترة شح في المعطيات الإحصائية لذا لابد أن تأخذ الأرقام بتحفظ كبير، هذا نتيجة لظروف الاستعمار وتهرب العائلات من تسجيل أولادهم لتفادي التجنيد الإجباري في صفوف الجيش الفرنسي وضعف المنظومة الإحصائية آنذاك. لذا تم الاعتماد على معطيات التعدادات المنجزة من طرف المستعمر والموضحة في الجدول رقم (01).

شهدت الجزائر بعد فترة المجزرة الديمغرافية فترة اخرى سميت بفترة التهدئة او فترة راحة لتوقف ثورات شعبية ضد المستعمر مما سمح باسترجاع نموهم، حيث ارتفع عدد السكان ليبلغ2463 حسب تعداد عام 1876 اي بزيادة سكانية تقدر بـ 338 الف نسمة ، من أجل تعويض الوفيات واثبات الوجود وتحقيق التفوق العددي وكذلك من اجل توفير قوى إنتاجية لاستغلال قطع الأراضي،ليواصل بعد ذلك ارتفاع النمو السكاني و لكن ببطئ نتيجة تقارب معدلي المواليد والوفيات ومقدرين بـ 37.8‰ و 32.8‰ على الترتيب مابين سنوات (1905/1901) أي بمعدل نمو قدر بـ 0.5% واستمر الارتفاع إلى أن بلغ عدد سكان 5588 ألف نسمة حسب تعداد 1931، أما مابين السنوات(1941/ 1945) فكان التزايد سلبي انعكاس لمعدل الوفيات المرتفع والمقدر 43.1 ‰ وبمعدل المواليد مرتفع 42.1 ‰ ولكن اقل منه بقليل ، هذا راجع لمخلفات الحرب العالمية الثانية التي دفعت فرنسا بآلاف الجزائريين إليها بالإضافة إلى أحداث 8ماي 1945 التي راح ضحيتها أكثر من 45 ألف جزائري نتيجة الإبادة الجماعية والوحشية في كل من سطيف وقالمة وخراطة ، ثم شهد النمو السكاني ارتفاع طفيف ما بين سنوات (1954/1951) بمعدل نمو 2.68 % من أجل تعويض ما تم فقدانه فقد قدر عدد السكان بـ 8449 ألف نسمة حسب تعداد سنة 1954، لتشهد بعدها البلاد حرب تحرير من سنة 1954الى سنة1962 راح ضحيتها أكثر من مليون ونصف مليون شهيد

بالمقارنة نجد أن عدد السكان تضاعف بعد 56سنة من 4.089 مليون نسمة سنة 1901م إلى 8.745 مليون نسمة سنة 1954، ليبلغ بعدها 10.2 مليون نسمة سنة 1962 منهم مليون معمر (تاريخ أخر تعداد منجز في فترة الاستعمار).

جدول رقم (02): تطور معدلات المواليد والوفيات في الجزائر من 1901الى 1960(بالالاف):

السنوات	/1901 1905	/1906 1910	/1911 1915	/1916 1920	/1921 1925	/1926 1930	/1936 1940	/1941 1945	/1946 1950	/1951 1955	/1956 1960
معدل الولادات	37.8	35.5	35.5	34.9	37.2	42.3	42.1	42.9	42.2	47.4	45.6
معدل الوفيات	32.8	30.5	27.4	31.4	29.4	26.6	25.1	43.1	32.2	20.6	-

المصدر: بوهراوة عز الدين (2019)، الانتقال الديمغرافي في الجزائر، دراسة مقارنة بين التعدادات السكانية في الجزائر، ص 111 و133

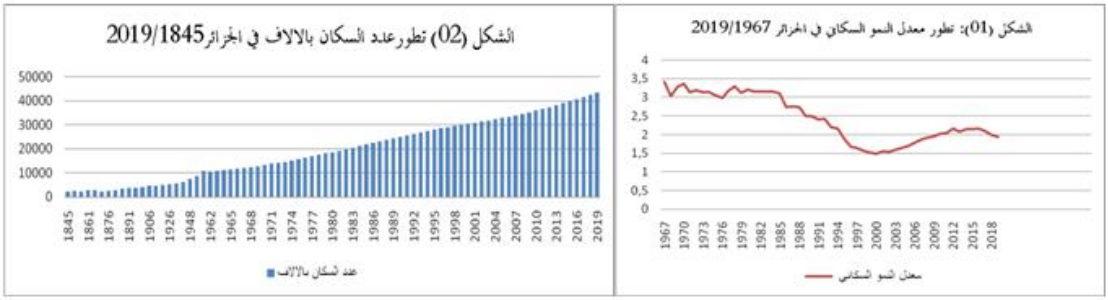

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات التقارير الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

II.1.2- مرحلة الاستقلال والانفجار السكاني 1962 و 1985: خرجت الجزائر من الفترة الاستعمار وقد عانت ويلات سياساته القمعية وورثت منه بنية تحتية ضعيفة و واقعا اجتماعيا واقتصاديا مزريا مع مجتمع يعاني من التخلف من كل الأصعدة، فتطلب من السلطة الاهتمام بإعادة بناءه من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، فانتهجت بذلك سياسات تنموية مع التركيز على الجانب الفلاحي والصناعي واعتمدت مخططات من اجل وضع إستراتيجية هادفة وطويلة الأجل، منها مخطط الثلاثي (1967/1963) ثم مخطط الرباعي الأول (1973/1970) ثم مخطط رباعي الثاني (1977/1974) ومخطط الخماسي الأول (1984/1980) لتحسين المستوى المعيشي للمواطن وتقريب وتوفير له الخدمات اللازم للعيش الكريم من مرافق صحية وتعليمية ،كما أنه في هذه الفترة لم يتم مراقبة السلوك الإنجابي ولا وضع سياسة سكانية واضحة من اجل تنظيم الأسرة، هذا ما يفسر الارتفاع السريع في معدلات الخصوبة أدى إلى نموا ديموغرافيا سريعا منذ سنوات الأولى الاستقلال، فقد قدر معدل المواليد 48.5 ‰بينما بلغ معدل الوفيات 14.6 ‰ بمعدل نمو قدر بـ 2.39% بين عامي (1965/1961)%، وبلغ عدد السكان 10,459مليون سنة 1962، ليواصل بعدها الارتفاع في عدد السكان محافظا على وتيرة نمو بمعدل يفوق 3 % ما بين (1985/1967) مسجلا 13,309 مليون نسمة سنة1970 بمعدل ولادات50.16 ‰ ، لينتقل إلى 18,120 مليون نسمة سنة 1979 ثم إلى 21,863 مليون نسمة سنة 1985، أي انه تزايد بنسبة109.03 % في مدة 23 سنة ما بين 1962 و1985، لذا اعتبر هذا التزايد من بين النمو الديمغرافي الأعلى في العالم نتيجة للاستقرار وتحسن الظروف المعيشية والصحية للمواطن مع ارتفاع الأمية وعدم انتهاج أي سياسة سكانية.

ومن مميزات هذه الفترة اتساع قاعدة هرم الأعمار للفئات الشبابية وأكثرهم دون سن العمل الذي جعل احتياطات السكان تفوق القدرات الإنتاجية والاقتصادية خاصة في مجال الصحة التعليم والسكن مما أدى إلى بزوغ أزمتي البطالة والسكن.

II.1.3- فترة مابين 1985و2000 : امتدت هذه المرحلة لمدة 35 سنة وشهدت ارتفاع في عدد سكان الجزائر بنسبة 39.12% من 21.863 مليون نسمة سنة 1985 إلى 30.416 مليون نسمة سنة 2000 وتميزت بنمو اقل بالمقارنة مع

الفترة السابقة ، بحيث اتجه معدل النمو نحو الانخفاض حيث بلغ معدل النمو السكاني 2.74 %سنة 1986 ثم 2.5 %سنة 1990 ،نتيجة لبداية تنظيم النسل ولوعي الأفراد وقناعتهم على ضرورة تنظيم الأسرة،كما انه بالإضافة للمخططات السابقة تم اعتماد مخطط الخماسي الثاني (1989/1980) لمواصلة دفع عجلة النمو الاقتصادي والوقوف على نقاط التي لم يتم التطرق إليها في المخططات السابقة، منها معالجة مشكل النمو الديمغرافي الذي بات يشكل عقبة في وجه التنمية ،كما يعيق الجهود المبذولة في سبيل رفع المستوى المعيشي وتحسين الحياة المواطنين ،فقد تزايدت الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن بوتيرة أسرع من الموارد الاقتصادية، فتم بذلك تطبيق و تنفيذ برنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي بداية من سنة 1983 مما أدى إلى ارتفاع في استعمال منع الحمل وتوفيرها بمختلف أنواع.

ومن جهة أخرى فان الجزائر مرت ما بين سنة 1987إلى 1999 بظروف اقتصادية واجتماعية صعبة من عدم استقرار امني وسياسي اثر على نواحي الحياة العامة ، فتدهورت القدرة الشرائية وانخفض المستوى المعيشي مما أدى بالدولة للجوء للاستدانة من اجل استعادة استقرارها الاقتصادي ، رافق هذا تباطؤ محسوس في وتيرة معدل النمو السكاني حيث قدر بـ 1.43 % عام 2000 م بعدما كان سنة 1990 بـ 2.49 % أي انخفض بحوالي النصف ثم إلى اقل من 2 % ، بسبب انخفاض في معدلات الزواج وتأخر سن الزواج لعدم تمكن الشباب على تكوين عائلة وإعالتها بسب وضع الاقتصادي و انتشار البطالة ولعدم الاستقرار.

4.1.II- فترة مابين 2000 و 2020 :شهدت هذه المرحلة عودة الاستقرار بعد العشرية السوداء ورافقه انتعاش اقتصادي الذي كان انعكاس لارتفاع أسعار النفط، أدت إلى تحسن المستوى المعيشي واستقرار العائلي مما أدى إلى ارتفاع معدلات الزواج وارتفاع خصوبة وخاصة منها المؤجلة وبالتالي شهدت معدلات النمو عودة في الارتفاع من 1.43 % سنة 2000إلى أن بلغ 2.17 %سنة 2017. ثم عاد معدل النمو للانخفاض مرة أخرى حيث سجل سنة 1.8 % سنة 2020 وبعدد سكان قدر بـ43.9 مليون نسمة، حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

من أسباب تراجع النمو السكاني ظهور الأسر الأصغر حجما هذا ناتج عن تحسن المستوي التعليمي للمرأة الجزائرية ووعي الثقافي والصحي للزوجين وقناعتهم على ضرورة تخطيط وتنظيم الأسرة في حدود الإمكانيات المتوفرة.

2.II- العوامل المؤثرة في الخصوبة

1.2.II- تطور أمل الحياة في الجزائر من 1965 إلى 2019: أمل الحياة والذي هو مؤشر صحي واقتصادي ديمغرافي يعبر ويعكس الحالة الاجتماعية والمعيشية والصحية للمواطن، فقد شهد تحسنا بعد الاستقلال بحيث قدر سنة 1970م بـ 52.77 سنة واتجه نحو الارتفاع إلى أن بلغ سنة 2019 م 77.8 سنة ، أي بربح 25.3 سنة يدل هذا على زيادة حظوظ الأفراد في العيش الى غاية أعمار متقدمة، يؤدي هذا إلى اتساع الفئة العمرية الأكبر من 60 سنة وبالتالي ارتفاع نسبة الفئة المعالة مقارنة مع الفئة النشطة.

هذا التحسن كان نتيجة استقرار الأوضاع بعد أن كانت مزرية،رافقته رعاية صحية وتحسن في المستوى المعيشي و التعليمي، كما ساعد التطور

التكنولوجي على تسهيل وتطوير العديد من المجالات مما انعكس ذلك على الجانب الديمغرافي .

الجدول رقم (03): يمثل تطور احتمال البقاء على قيد الحياة(للجنسين) عند الولادة الإجمالي في الجزائر(سنة) من 1965 إلى 2019:

السنوات	1965	1970	1981	1984	1985	1987	1989	1990	2000	2010	2019
أمل الحياة	51.15	52.79	58.8	62.94	63.4	66.05	66.3	66.81	71.5	76.3	77.8

Source : Démographie Algérienne 2019 n°890

المصدر: المصدر: بوهراوة عز الدين (2019)، الانتقال الديمغرافي في الجزائر، دراسة مقارنة بين التعدادات السكانية في الجزائر، ص 144

2.2.II- تطور المستوى التعليمي في الجزائر حسب الجنسين 1969إلى 2000: يتضح لنا من الشكل البياني رقم (03) أن المستوي التعليمي في تطور واضح وبالأخص عند المرأة بالمقارنة على ما كانت عليه في السبعينيات، حيث بلغ معدل التمدرس 41**%** بالنسبة للإناث و 66.5 **%** عند ذكور أي بفارق 25 سنة 1966 ، ليتحسن الأمر ليصبح الفارق 6 ما بين

الجنسين أي (89%/83.8%) بالترتيب سنة الدراسية 2000/1999 ، وبما أن المتعلم يعتبر على أنه هو الأكفأ في الحصول على عمل نظرا لما له من تكوين وتدريب ومؤهلات علمية ومعرفية، خاصة مع متطلبات السوق العمل الحديث الذي يتطلب مستوى علمي ومعرفي يتماشى مع احتياجاته ،مما حفز المرأة على الخروج للعمل و تقلد مراتب عليا فأثرت بذلك المشاركة النسوية بالزيادة في قوة العمل، وانعكست ومن جهة أخرى على معدل الخصوبة بالانخفاض لان التعليم و العمل يؤثر سلبا على الخصوبة المرأة فيشغلها عن الزواج ويقصر من مدة إنجابها وبالتالي تتقلص حجم الفئة (0-15سنة) ويؤثر هذا على الفئة النشطة بالنقصان مع التقادم في العمر لان مواليد اليوم الذين هم في تراجع هم قوة العاملة بعد 15 سنة.

الشكل رقم (03): تطور المستوى التعليمي في الجزائر حسب الجنسين 1969إلى 2000

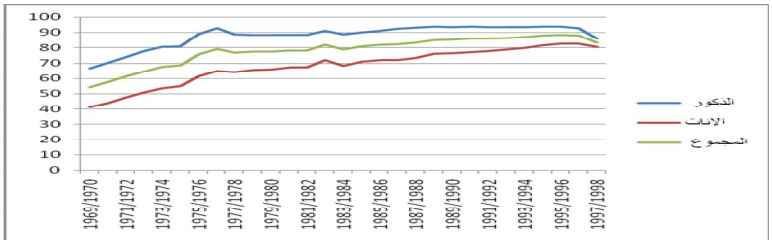

المصدر: إعداد الباحث استنادا على معطيات غول عبد الحكيم (2018)، تطور أمل الحياة في الجزائر وعوامل تحسنه مابين سنتي1966و 2008، ص93

3.2.II- تطور المتوسط السن الأول للزواج مابين 1966-2019: يتأثر سن الزواج الأول بالحالة الاجتماعية والتعليمية والثقافية والاقتصادية بالدرجة الأولى كما له دورا هام في تحديد عدد الأطفال الممكن إنجابهم لان المرأة محصورة مابين 15الى 49سنة كفترة خصوبة، وبالتالي كلما كان الزواج مبكرا زاد احتمالية الحمل والإنجاب مبكرا، ومنه ارتفاع عدد الولادات (بمعنى ارتفاع احتياطي الفئة النشطة) التي هي قوى العمل المعول عليها على المدى البعيد لذا يمكن القول أنه كلما تأخر سن الزواج كلما كان احتمالية تقلص الفئة النشطة بعد 15 سنة.

الجدول رقم (04): يمثل تطور سن المتوسط الأول للزواج بين 1966و2006:

السنة	1948	1966	1970	1977	1984	1987	1992	1998	2002	2004	2006	2008
ذكور	25.8	23.8	24.4	25.3	27.1	27.6	29.8	31.3	33	33	33.5	33
إناث	20	18.3	19.3	20.9	22.1	23.7	25.5	25.5	29.6	31	29.9	29.3

- **المصدر: أ.عمر طعبة، أ.د، فضيل عبد الكريم (2008)، تطور متوسط حجم أسرة الجزائرية من 1966الى 2008، ص 174.**

من خلال المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (04) نلاحظ أن متوسط السن الأول للزواج شهد تغيرا ملحوظا ناتجا عن التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري، فعرف متوسط سن الأول الزواج بعد الحرب العالمية الثانية انخفاض من (25سنة لذكور و20 سنة للإناث) والمسجل سنة 1984 إلى (23.8 سنة للذكور و20 سنة إناث) مسجل سنة 1966، مما أدى إلى ارتفاع في معدلات الزواج وبالتالي ارتفاع معدلات الخصوبة لتعويض الخسائر البشرية التي خلفتها الحرب ومجازر 8 ماي 1985.

أما بعد الاستقلال وبصورة إجمالية قد اتجه نحو الارتفاع لدى الجنسين بحيث انتقل من 23.8 سنة إلى 33 سنة بفارق 9.2سنة بالنسبة لذكور ،ومن18.3إلى29.9سنةبفارق11.6سنة للإناث هذا مابين 1966و 2004، أي شهد تزايد بمقدار 40.76%و 63.39 %بالنسبة للإناث وذكور على الترتيب، وبالتالي نلاحظ أن معدل التغير في متوسط السن الأول للزواج كان اكبر للإناث بالمقارنة مع الذكور يعود هذا إلى فترة التمدرس الذي يؤخر زواجهن، بالإضافة إلى ذلك أنه كلما زاد المستوى

التعليمي للمرأة قل تأثير العادات والقيم الاجتماعية المحيطة بها والمرتبطة بالزواج المبكر واتساع دائرة حرية اختيار الشريك المناسب، أما الذكور قد يعود الارتفاع إلى عوامل اقتصادية من ارتفاع تكاليف الزواج وأزمتي السكن والبطالة .

II.4.2- تطور المعدل الخام للزواج من 1966الى 2019: المعدل الخام للزواج هو عدد الزيجات لكل 1000 من السكان في سنة معينة، قدر بعد الاستقلال بـ7.28 ‰ ثم مر بمرحلة شبه ثابتة ما بين 6.12‰و6.97‰ خلال السنوات 1978الى1984 ، هذا ناتج عن الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي الذي ميز تلك الفترة،ثم انخفض بعد ذلك بشكل ملحوظ بداية من سنة 1985 بـ 58.65 ‰ ليسجل سنة 1999 نسبة5.44‰ ، بسبب الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في أواخر الثمانينيات والأزمة الأمنية الصعبة التي أثرت على الشباب الجزائري خاصة الراغبين منهم في الزواج هذا لانتشار البطالة و أزمة السكن وعدم الاستقرار مما أدى إما إلى تأخير الزواج أو العزوف عنه، ومع بداية الألفية الثالثة شهدت البلاد عودة الاستقرار الأمني صاحبه ارتفاع في أسعار النفط الذي انعكس بالإيجاب على المستوى المعيشي مما أدى إلى ارتفاع معدل الزواج الخام بشكل سريع ليبلغ أقصى قيمة له10.13‰ سنة 2013 بسبب تراكم الزواج المؤجل عن العشرية السوداء، لينخفض بعد ذلك إلى القيمة 7.25 ‰سنة 2019بعدد 10.606مليون حسب الديوان الوطني للإحصائيات

هذا الانخفاض في حجم الزيجات يعزز فرضية اثر التغير الهيكلي للتركيبة السكانية ما بين (20-34سنة)التي تحتوي 80% ،لان الارتباط جليا بين حجم الفئة(20-34سنة) مابين معدل الزواج وله تأثير على المدى البعيد على حجم قوة العمل بالنقصان.

الشكل رقم (04): يمثل تطور معدل الزواج في الجزائر من 1966الى 2019:

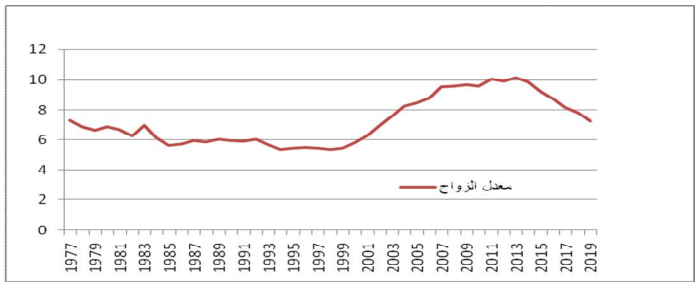

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على معطيات حوصلة 2011/1962 وديمغرافيا، الديوان الوطني للإحصائيات

II.3- واقع التحول الديمغرافي في الجزائر

II.1.3- انتقالية معدلات الخصوبة في الجزائر:

II.1.1.3- تطور الولادات: تعد الولادات عاملا رئيسا للديناميكية الديمغرافية ويعتبر من أهم مكونات النمو السكاني، فهي إلى جانب تأثرها بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلا أنها ذات تأثير كبير على تركيبة السكانية ، ينعكس ذلك بالزيادة أو نقصان التراكم العددي في قاعدة الهرم السكان أي اتساعه أو ضيقه بوجود أو عدم وجود ما يعرف بظاهرة الإحلال أو التجديد **(بن النوي عائشة، 2018 ص 90)**، وبالتالي يؤثر بعدها على حجم القوة العاملة بالتقادم ويعكس السلوك الإنجابي للأزواج.

ولدراسة تطور معدل الولادات ما بين 1901و1945 نجد أن الجزائر "في هذا الجانب تمتلك إحصائيات قديمة عن المواليد مصدرها إما التعدادات أو الحالة المدنية فأولها يرجع إلى معطيات الحالة المدنية خلال سنة 1881 م كما أن تسجيلات الولادات لم تشمل كل التراب الوطني إلا بعد 1914 ولقد عمل على ذلك J, N Biraben مع إعادة أعمال BRAIL, J وإعادة تصحيح النقص في تسجيل الذكور على نسبة الذكور عند الولادة بـ 104 أو 105 **(بوعالية شهرزاد، عبد العزيز سهام، مارس 2019)**

قبل الاستقلال: شهد معدل الخام للمواليد ارتفاعا في بداية الفترة الاستعمارية، فقد قدر ما بين (1901و1905) بـ 37.8 ‰، لينخفض إلى 34.9‰ في الفترة ما بين (1920/1916)، وهذا راجع للمقاومات والثورات الشعبية التي خاضها

الشعب الجزائري دفاعا عن وطنه ضد المستعمر فكان لها تأثير على عدم استقرار الأسر مما قللت هذه العوامل من فرص الزواج، بالإضافة إلى ذلك الظروف والحوادث التي عاشتها البلاد من قحط ومجاعات وأزمات اقتصادية واجتماعية، ثم عرف استقرار نوعا ما في فترة 1926و1945 تراوح ما بين 42.1‰و 43.4‰ ، ليرتفع بعد ذلك إلى أن بلغ 47.6 ‰ سنة 1955، هذا من اجل تعويض الوفيات المرتفعة الناتجة عن الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 وعن سياسات طاغية للمستعمر من إبادة الجماعية سنة 1945، وعن الحرب العالمية الثانية الذي تم إقحام الجزائريين فيها عن طريق التجنيد الإجباري، لينخفض بعد ذالك إلى 45.6 ‰ نظرا لاندلاع ثورة التحرير ضد المستعمر والتي شارك فيها أغلبية الشباب مما انعكس ذلك على معدلات الزواج وبالتالي انخفاض معدلات المواليد.

بعد الاستقلال: يتضح من خلال تتبعنا لتطورات عدد المواليد في الجزائر خلال الفترة 1963 إلى 2019 نميز أربع مراحل:

1- **مرحلة الارتفاع المبكر في معدلات المواليد 1963 إلى 1970:** تمتد الفترة الأولى من الاستقلال إلى سنة 1970 وعرفت تغيرات

اقتصادية واجتماعية حيث اهتمت السلطات ببناء مجتمع قد عانى من ويلات الاستعمار مع الشروع في التنمية في شتى المجالات، وارتبطت هذه المرحلة بطفرة نفطية مما انعكس عنها تحسن في الظروف الاقتصادية رافق هذا تحسن في المستوى المعيشي الوضع الصحي، مما أدى إلى تقليل من وفيات خاصة الأطفال الرضع والحفاظ على صحة الأم مما شجع على الزواج الذي كان في سن مبكر أي فترة خصوبة اكبر وبالتالي رغبة في الإنجاب معناه احتمالية أن يكون عدد الأطفال اكبر، رافق ذلك ارتفاع نسبة الأمية ولا سما في وسط النساء إذ كانت 99 % و 95 %عند الرجال في أواخر أيام الاستعمار، ومن منظور آخر البلاد تعيش مرحلة انتقالية وبالتالي يعمل السكان عادة بعد الخروج من الحرب على تعويض الخسائر البشرية كبيرة ، كل هذه العوامل أدى إلى تسجل عدد المواليد مرتفع حيث بلغت 503.2الف مولود سنة 1963 آي بمعدل45.9‰ ، ثم ارتفع إلى 603.4 إلف ولادة حية في عام 1970 بمعدل 50.2‰ ويعتبر من على معدلات في العالم.

1- مرحلة الهبوط النسبي التدريجي في معدل المواليد 1971إلى2019: تميز معدل المواليد لهذه الفترة بالانخفاض البطيء نوعا ما في السنوات الأولى بحيث فقد 6.3 نقاط في عشر سنوات من 50.2 ‰سنة 1970 إلى 43.9 ‰سنة 1980 ، يعود إلى وعي

الأفراد بخطورة الانفجار الديمغرافي الذي عايشوه لعدم تمكن غالبيتهم من إعالة عدد كبير من أطفال الذي قدر تقريبا 6 أفراد في أسرة سنة 1966 واستعمالهم لوسائل التقليدية كمباعدة ما بين الولادات والرضاعة من اجل تنظيم الآسرة، ثم واصل انخفاض سريع إلى أن بلغ 31 ‰ سنة 1990 أي انخفض بنسبة 30% ما بين عامين 1980و1990، جاء استجابة لعدة عوامل أهمها البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي والذي تم تنفيذه بداية من سنة 1983 رافقته الحملات الإعلامية المكثفة ما أدى إلى ارتفاع في استعمال وسائل منع الحمل فبلغت نسبة الاستعمال سنة 1992بـ 50.9% ،لتنتقل إلى 56.2% سنة 2002 ثم 61.4 % سنة 2006 بعدما كانت 8% سنة 1970.

ليواصل انخفاض إلى أن سجل معدل المواليد الأحياء 19.36 ‰ سنة 2000 وهو أدنى مستوى قد بلغه، يرجع ذلك إلى الارتفاع المستوى التعليمي والوعي ثقافي والصحي لزوجين بضرورة تنظيم الأسرة مما مكنهم من معرفة وسائل تنظيم الأسرة وطرق استعمالها ،ومن جهة أخرى تفاقم أزمتي البطالة وأزمة السكن الناتجة عن أزمات اقتصادية التي كانت انعكاسا لانخفاض أسعار النفط في أواخر الثمانيات ، تلتها أزمة سياسية وأمنية وعدم الاستقرار خلال الفترة (1990-2000)، هذه العوامل أثقلت كاهل الشباب الراغبين في الزواج ، مما أدت إلى انخفاض معدلات الزواج التي قابلها تذبذب في معدل المواليد، كما ساهم من جهة أخرى ارتفاع المشاركة النسوية في سوق العمل وبالتالي تكون المرأة العاملة مرتبطة بالتزامات خارج المنزل مما يرغمها إلى تحديد حجم اسرهن من اجل التوفيق بين العمل داخل المنزل وخارجه، وذلك بتحديد النسل، إما بتأخير سن الزواج آو لجوء

إلى استعمال وسائل منع الحمل الذي ارتفعت نسبة استعماله فقدرت ب 56.2%سنة2002 أي يستعملنه أكثر من نصف النساء المتزوجات في سن الإنجاب، كما شهدت هذه الفترة تأخر سن الزواج، مما يعني تقلص فترة الإنجاب وبالتالي تناقص عدد الأطفال المنجبين بحيث قدر المؤشر التركيبي الخصوبة بـ 2.4طفل/امرأة سنة 2000.

الفترة الثالثة من سنة 2000:ومع بداية عودة الاستقرار الأمني وارتفاع أسعار البترول انعكس ذلك على الانتعاش الاقتصادي كما ارتفع معدل الزواج الذي كان متراكما عن العشرية السوداء فارتفعت بذلك معدلات المواليد من 19.36‰ إلى أن بلغت 26.12‰سنة 2016، ثم شهدت تراجعا بعد ذلك إلى 23.8 ‰سنة 2019 ثم إلى 22.42 ‰ سنة 2020بـ 992 ألف ولادة حية، يرجع هذا إلى الوضع الوبائي(كرونا) والى تغير في حجم الفئة العمرية ما بين 20-34سنة الفئة التي ينحصر فيها 80 من حالات الزواج فقد تراجعت من 10.997 مليون إلى 10.427 مابين 2015/ 2020 (https://www.aps.dz,10/07/2022).

2.1.3.II- المؤشر التركيبي للخصوبة: يعرف هذا المؤشر بأنه عدد ولادات المرأة إثناء فترة الإنجاب (15-49سنة) بافتراض بقائها على قيد الحياة طوال هذه الفترة، ويعتبر معدل 1.2 طفلا لكل امرأة هو المعدل اللازم لثبات نمو السكان فإذا زاد عنه ازداد عدد السكان وإذا قل نقص عدد السكان، حيث شهدت معظم البلدان النامية معدلات من أعلى معدلات في العالم والتي هي الآن في انخفاض مستمر.

من الجدول رقم (05) نلاحظ انه بعد الاستقلال ارتفعت الخصوبة العامة في الجزائر بشكل مفاجئ نتيجة الزواج المبكر في تلك الفترة ولتعويض ما تم خسارته في الحرب فقد تجاوز المؤشر التركيبي للخصوبة 7.3 طفل للمرأة الواحدة سنة 1960 إلى 7.4 سنة 1966 ثم 8.1 سنة 1970، وقد عرفت بذلك مرحلة الستينات ومنتصف السبعينات تزايد في عدد المواليد والذي تميز بأنه سريع وقابله ارتفاع في الأمية لكلا الجنسين وعدم وعي بمخاطر التزايد السكاني، ثم عرف انخفاض بطيء خلال سنوات الثمانينيات ففي سنة 1990 قدربـ 4.5 طفل لكل امرأة انخفض بنسبة 30 % مقارنة بمستواه سنة 1982 أين قدر بـ 6,4 طفل لكل امرأة، وذلك ناتج عن تطبيق برنامج التحكم في النمو الديمغرافي (1983) وواصل انخفاض بشكل متسارع قدر بنسبة 50% إلى أن وصل إلى ادني حد بين 2006 بـ2.3 طفل لكل امرأة .

وفي السنوات الأخيرة شهدت الجزائر عودة ارتفاع في معدلات متوسط عدد الولادات من جديد، بعد ما كان من متوقع أن تستمر في الانخفاض من خلال تسجيل متوسط فاق (03) ثلاث أطفال لكل امرأة ابتدءا من سنة 2012، هذا ناتج عن الخصوبة المؤجلة التي كانت أسبابها أزمة الأمنية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر بين 1990-2000، والتي ارتبطت بها أزمة السكن والبطالة وعدم الاستقرار وارتفاع معدل وفيات الشاب مما أدى إلى تأجيل زواج، بالإضافة إلى اثر التغيرات الهيكلية لتركيبة السكانية لتوسع الفئة السكانية بين 20-34 سنة والتي ينحصر فيها أكثر من 80 %من الزوجات فقد قدر حجم هذه الفئة بـ10.997 ملون نسمة في سنة 2015 حسب الديوان الوطني للإحصائيات.

وبالتالي فان المؤشر التركيبي للخصوبة قد فقد أو انخفض تقريبا بـ6 نقاط ما بين العامين 1970 و 2006 ، يعني أن السلوك الإنجابي للجزائريين قد تغير نتيجة لعدة عوامل أهمها ،ارتفاع الوعي والقناعة لدى الزوجين على إلزامية تنظيم أسرة في حدود إمكانيات المادية المتوفر، بالإضافة إلى الواقع الاقتصادي والاجتماعي الصعب الذي فرض نفسه أدى إلى ارتفاع المشاركة النسوية في سوق العمل، مما أدى الي تأخر سن الزواج أو العزوف عنه، كما أن ارتفاع معدلات العزوبية في العالم لها انعكاس على ارتفاعها في الجزائر، بالإضافة إلى تغير العقليات واندثار العادات والتقاليد لارتفاع المستوى التعليمي للفرد ومواكبته للتطور التكنولوجي الحاصل.

لوحظ عودة انخفاض الخصوبة في الآونة الأخيرة حيث قدر بثلاث أطفال لكل امرأة سنة 2019، من أسباب ذلك تراجع حجم الفئة الفئة السكانية بين 20-34 سنة التي انخفض إلى 10.606 مليون نسمة 2019 أي بـ391 ألف نسمة بالمقارنة بـ 2015.

الجدول رقم (05): تطور المؤشر التركيبي للخصوبة العامة (ISF) (طفل لكل امرأة)في الجزائر 1960الى 2019:

السنة	المؤشر	السنة	المؤشر	السنة	المؤشر	السنة	المؤشر	السنة	المؤشر
1960	*7.3	1982	*6.4	1998	*2.67	2008	2.8	2014	3
1962	*7.4	1985	*6.24	2000	*2.4	2009	2.8	2015	3.1
1966	*7.4	1986	*5.5	2002	2.5	2010	2.9	2016	3.1
1970	*7.9	1990	*4.61	2003	2.5	2011	2.9	2017	3.1
1977	*7.4	1992	*4.4	2005	2.5	2012	3	2018	3
1980	*7.1	1995	*4	2006	2.3	2013	2.9	2019	3

المصدر: فاطمة النوي (2020)، انتقال الزواج والخصوبة في الجزائر وكندا، أطروحة دكتوراه تخصص ديمغرافيا، جامعة باتنة 1 ص 151

***ا.د. حمزة شريف علي، فضيلة الشعوبي، يمينة قوارح ،2015، تحول الخصوبة في الجزائر، ص 269**
والديوان الوطني للإحصائيات ديمغرافيا 2019 ص 25.

II.2.3- تطور معدلات الوفيات:إن الوفاة حقيقة لا مفر منها لكل كائن حي ولكن احتمال وقوعها يختلف اختلافا واسعا باختلاف الجنس والعمر، فالذكور يتعرضون إلى الوفاة أكثر من الإناث وكذلك بالنسبة للأطفال والشيوخ بالمقارنة مع الشباب، كما أنها تدخل كإحدى محددات التكوين العمري والنوعي وتعد الوفيات من بين الظواهر الديمغرافية التي ترتكز عليها حركية السكان، كما انه ومن خلال معدلات الوفيات تقاس مدى تطور وتحضر المجتمع ومدى تطور قطاعها الصحي والاقتصادي.

الجدول رقم (06): تطور معدلات الخام للوفيات (TM) (بألف)من 1901-2017:

السنة	TM%	السنة	TM%	السنة	TM%	السنة	TM%	السنة	TM%
1901-1905	32.8	**1956-1960**	-	**1984**	8.6	**1996**	6	**2009**	4.51
1906-1910	30.5	**1961-1965**	14.6	**1985**	8.4	**1997**	6.1	**2010**	4.37
1915-1911	27.4	**1966-1970**	14.9	**1987**	7	**1998**	6.4	**2011**	4.41
1916-1920	31.4	**1971-1975**	15.9	**1988**	6.6	**1999**	5.5	**2012**	4.53
1921-1925	29.4	**1977**	14.4	**1989**	6	**2000**	4.59	**2013**	4.39
1926-1930	26.6	**1978**	12.8	**1990**	6.03	**2002**	4.41	**2014**	4.44
1931-1935	25.3	**1979**	11.8	**1991**	6	**2003**	4.55	**2015**	4.57
1936-1940	25.1	**1980**	11.8	**1992**	6.1	**2004**	4.36	**2016**	4.42
1941-1945	43.1	**1981**	9.5	**1993**	6.2	**2005**	4.47	**2017**	4.55
1946-1950	32.2	**1982**	9.1	**1994**	6.5	**2006**	4.3	**2018**	4.53
1951-1955	20.6	**1983**	8.9	**1995**	6.4	**2008**	4.42	**2019**	4.55

المصدر: إعداد الباحث استنادا لمعطيات بوهراوة عز الدين، عمراوي صلاح الدين (2018)، النمو الديمغرافي وتحولاته في الجزائر ص 213
والديوان الوطني للإحصائيات ديموغرافيا (2019)، رقم 890

من الجدول رقم (06) نلاحظ أن معدلات الوفيات الخام أثناء فترة الاستعمارية 1962/1901م كانت مرتفعة ومتذبذبة حيث بلغ 30 ‰ خلال فترة (1920-1900)، وواصل ارتفاعه حتى بلغ أقصى قيمة له مابين (1941-1945) بـ:43.1‰ وهذا نتيجة لأسباب الآتية:

المقاومات الشعبية - المجاعات والأوبئة-الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة - أزمة زراعية 1922/1920- تجنيد إجباريا في الجيش الفرنسي الحرب العالمية الثانية 1945/1939 - مجازر أحداث 8ماي 1945- المجاعة والجفاف1945- ثورة التحرير1954 /م 1962.

أما بعد الاستقلال ومع خروج من استبداد المستعمر والتخلص من سياسته الاضطهادية ،شهدت البلاد تحسنا واضحا في الظروف المعيشية للمواطن وتطور القطاع الصحي مع تكثيف برامج صحية تستهدف السكان (جدول زمني للتلقيح إجباري)، لذا فقد تراجع معدل الوفيات الخام بشكل ملموس فبعد أن كان 16.7 ‰ سنة 1970انخفض إلى 12.9‰سنة 1980 أي بعد عشر سنوات انخفض بنسبة 4% ليواصل انخفاضه إلى أن وصل إلى 7 ‰سنة 1987، ثم استقر مابين 6‰ و 6.012 ‰ مابين سنوات 1990 و1998وهذا ناتج عن الفترة العصيبة والانفلات الأمني الذي عاشته الجزائر.ليشهد تراجع بعد ذلك و بوتيرة بطيئة إلى أن بلغ 4.3 سنة 2006، هذا الانخفاض المحسوس في الوفيات العامة مرتبط في جزئه الكبير على تطور الأساليب الصحية والوسائل العلاجية والوقائية مع توفر شبكة الخدمات الصحية في بلادنا من عيادات ومستشفيات عمومية ومراكز حماية الأمومة والطفولة و حتى قاعات العلاج البسيطة ، ومن الملاحظ انه قد سجل ارتفاعا طفيفا في السنوات الأخيرة حيث بلغ 198الف من الوفيات سنة 2019 م بمعدل قدر4.55 ‰ ناجم عن مخلفات حوادث المرور.

II.3.3- مراحل التحول الديمغرافي للسكان من 1901/2019:

استنادا للمعطيات الإحصائية وعند قراءتنا للمنحنى رقم (05) نلاحظ أن النمو السكاني للجزائر يمر بدورة ديموغرافية بمراحلها المختلفة: الشكل رقم (05): يمثل مراحل التحول الديمغرافي في الجزائر من 1901 إلى 2019

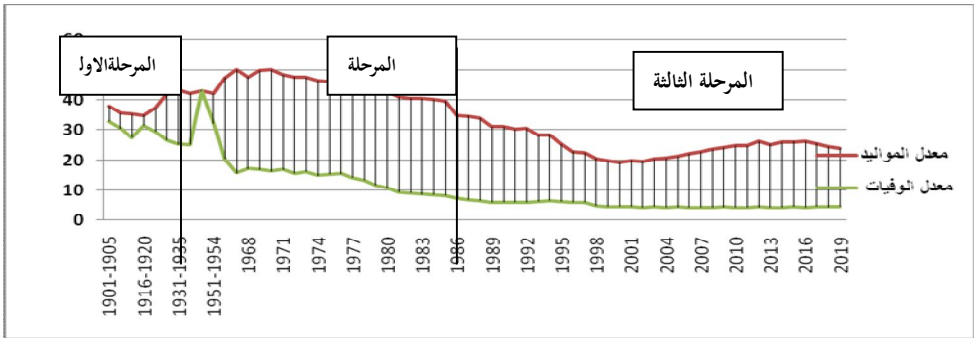

المصدر: إعداد الباحث استنادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات Abdelkrim fodil, Transition démographique et politique de population en Alger, université d'Oran,2007

II.3.3.1- المرحلة الأولى:1830الى 1946 (مرحلة التوازن بين النسبة المرتفعة للمواليد والوفيات ينتج عنها معدلات نمو سكاني منخفضة): تميزت هذه الفترة بالتباطؤ وانخفاض في معدل النمو حوالي 0.5 % ، الذي كان انعكاسا للارتفاع في معدلات الوفيات من 32.8 ‰مابين سنوات 1905/1901 إلى 43.1 ‰مابين سنوات 1950/1946، رافقه ارتفاع في معدل المواليد مابين سنوات 1905/1901 بـ 37.8 ‰ ليواصل في الارتفاع إلى أن بلغ معدل 42.9 مابين سنوات 1950/1945،هذا نتيجة الظروف الصعبة التي عاشتها البلاد تحت طائلة الاستعمار، ضف إلى ذلك عدم توفر الرعاية الصحية اللازمة ونقص التغذية أثرت على صحة أم والأطفال بشكل خاص مما أدى إلى ارتفاع عدد وفيات الأطفال، في المقابل ارتفعت معدلات المواليد من اجل تعويض الوفيات هذا لاعتقاد على احتمالية عدم بقائهم على قيد الحياة جراء نقص الرعاية الصحية.

II.3.3.2- المرحلة الثانية من 1946 إلى 1985: "مرحلة تراجع نسبة الوفيات وتسارع النمو الديمغرافي ": شهدت هذه المرحلة تراجع في معدلات الوفيات بنسبة 80.51% مابين 1946 و1985 من 43.1 ‰ إلى 8.4 ‰ بالترتيب، رافقه استمرار في الارتفاع معدلات المواليد إلى أن بلغ ذروته بمعدل 50.16 ‰ سنة 1970 (الذروة أقصى قيمة تم بلوغها) ،من

اجل تعويض الوفيات. و نتيجة لتحسن الظروف الاقتصادية والصحية في البلاد بعد الاستقلال مع شيوع الزواج المبكر لاعتقاد الناس أن كثرة الإنجاب من عوامل قوة الأسرة، هذا ما انعكس على معدل بالارتفاع، وشهد بعد ذلك معدل النمو استقرار مابين 3.14 %و3.16% مابين السنوات 1971و1984، أي أن هذه الفترة شهدت نموا قياسيا للسكان.

II .3.3.3- المرحلة الثالثة:1985- إلى يومنا هذا: تميزت هذه الفترة في بدايتها بالانخفاض في معدل النمو من 3.11 %إلى أن بلغ 1.93% ، كما اتجهت معدلات المواليد نحو الانخفاض من 39.5 ‰ سنة1985 بمعدل خصوبة 6.2 طفل لكل امرأة إلى 23.8 ‰ سنة 2019 بمعدل 3 طفل لكل امرأة ،يرجع هذا الانخفاض لعدة أسباب منها تأخر سن الزواج ،ارتفاع مستوى التعليمي للزوجين، استعمال وسائل تنظيم الأسرة، ارتفاع المشاركة النسوية في سوق العمل بالإضافة إلى تأجيل الزواج أو العزوف عنه لعدم قدرة الشباب على تحمل التكاليف وتحمل مسؤولية إعالة وتكوين الأسرة أي ارتفاع معدلات العزوبة النهائية، أما بالنسبة لمعدلات الوفيات استمر في الانخفاض 8.4 ‰سنة 1985 إلى 4.55 ‰سنة 2019 نتيجة لتحسن المستوى المعيشي وتوفر الرعاية الصحية ، وترجع الوفيات المسجلة في السنوات الأخيرة في غالبها إلى ما نتج عن حوادث المرور التي تحصد الكثير من أرواح في الفترة الأخيرة .

هذه العوامل التي أدت إلى انخفاض معدل النمو السكاني **إلى** 1.93 %سنة 2019 بعدما قدر بـ 3.34%سنة 1970، وتعد هذه المرحلة من أهم المراحل التحول الديمغرافي لاحتوائها على انفتاح الهبة الديمغرافي.

III- التحول الديمغرافي وأثره على التطور حجم قوى العمل في الجزائر

1.III- تطور الهرم السكاني للجزائر من 1950الى 2019: اعتمادا على معطيات التعدادات 2008/1987/1977 وحسب الموقع https://www.populationpyramid.net (تاريخ التصفح 07-08-2022)، قمنا بتتبع حركة السكان ما بين الفئات السكانية بتقادم العمر ومدى تأثير التحول الديمغرافي على حجم الفئات العمرية، وهذا باستعمال الهرم السكاني الذي يعتبر شكل بياني يوضح الحجم العددي المطلق للسكان أو نسبهم حسب العمر والنوع ومتتابعة تطوره ما بين السنوات 1950 /2019، حسب ما هو موضح في الشكل رقم (06).

1.1.III- الهرم السكاني للجزائر أثناء المرحلة الثانية من التحول الديمغرافي:تميز الهرم السكاني بقاعدة عريضة ثم تناقص في درجاته تدريجيا وصولا إلى القمة هذا ما نلاحظه في هرم السكاني لكل من السنوات 1950و1970و1977، وقد قدر نسبة حجم السكان في الفئة العمرية (0-4سنة) عام 1977 بـ 48.25 **%**، و29.81**%** بالنسبة للفئة مابين(15-34سنة) ثم بلغت نسب فئتين (35-64) و (64 و اكثر) على التوالي بـ 17.93**%** و4.003**%** ، بمعنى أن تقريبا نصف السكان في سنة 1977 يتراوح أعمارهم اقل من أربع سنوات، هذا ناتج عن ارتفاع معدلات الخصوبة مع انخفاض في معدل الوفيات خاصة وفيات الأطفال وتقريبا ثلث السكان شباب نشيط أعمارهم ما بين 15 و34 سنة في غالبهم وافدون جدد لسوق الشغل ليتضاءل حجم السكان في بقية الفئات .

2.1.III- الهرم السكاني أثناء المرحلة الثالثة من التحول الديمغرافي : عند تتبع لحركة السكان في الأهرامات السكانية ما بين 1985 إلى 2019 نجد انه تغير شكله إلى ضيق في القاعدة ، حيث بلغت نسبة السكان في الفئة (0- 4 سنوات) بـ 28.08**%**حسب تعداد 2008، فقد انخفض حجمها إلى ثلث سكان بعدما كانت تمثل تقريبا نصف سكان سنة 1977 ، لارتفاع نسبة استعمال وسائل منع الحمل وقناعة تامة للإفراد على ضرورة تنظيم الأسرة بالإضافة إلى عوامل اقتصادية واجتماعية أثرت في ذلك ،وسجلت نسبتي 39.79**%** و 26.73 **%** بالنسبة للفئة العمرية مابين (15-34سنة) و الفئة (34-64 سنة) على الترتيب من إجمالي السكان لعام 2008 ، الفئتين الأخيرتين تشمل بما يعرف الفئة النشطة التي شهدت توسعا في حجمها فاقت نصف سكان، ناتجا عن التقادم في العمر لسكان فئة اقل من 15 سنة ووصول وفود جديدة ، أما فئة

ما بين(65 سنة وأكثر) بلغت 5.44 **%**شهدت ارتفاع طفيفا بالمقارنة مع نسبة المقدرة في تعداد 1977 ، ناتج عن التحسن وتوفر مرافق المسنين وتوفر مصادر الإعالة والرعاية الاجتماعية .

الشكل رقم (06): تطور هيكل هرم السكاني للجزائر من 1950 الى 2019

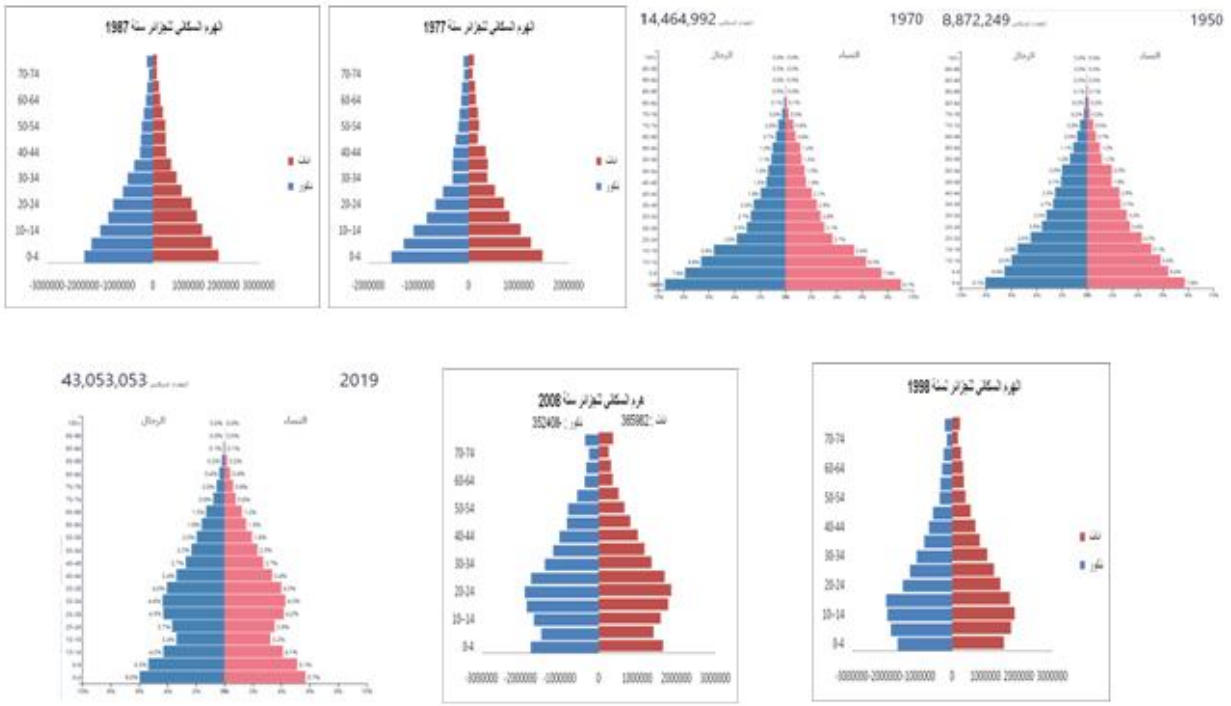

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على معطيات التعداد السكان والسكن إلى 2008/1987/1977.
Source : https://www.populationpyramid.net.07/08/2022

2.III- تطور التركيبة العمرية للسكان: من انعكاسات التحول الديمغرافي هي التغير في التركيبة العمرية للسكان وقد يكون هذا التغير عائد سواء بالسلب أو الإيجاب على مسار التنمية ، هذا لأهمية تقدير الكتلة السكانية الإنتاجية ومدى فعاليتها التي تسمح بحد ذاتها على التخطيط لمتطلبات الفئات العمرية المعالة ، لذا سنقوم فيما يلي بدراسة تطور حجم التركيبة العمرية ،صغار السن (0-14سنة) وفئة متوسطي السن (15-64سنة) فئة الكبار 65سنة فما فوق .

1.2.III-تطور حجم سكان حسب الفئات العمرية خلال 1966 إلى 2019 : نتيجة للتحول الديمغرافي في الجزائر وبلوغ مراحل متقدمة فيه انعكس ذلك في تغيرات مست البنية العمرية للسكان ، فتصدرت الفئة العمرية الأقل من 15 سنة كأعلى النسب 47.6% و 47.9%و 44.1% مابين 1966 و1987 أي أثناء المرحلة الثانية للتحول الديمغرافي، بمعنى أن تقريب نصف السكان هم أطفال اقل من 15 سنة هذا ناتج عن الخصوبة العالية في سنوات الأولى بعد الاستقلال بحيث سجلت معدل الولادات 50.16 ‰ سنة 1970 والذي اعتبر من أعلى معدلات في العالم رافقه انخفاض في معدل وفيات الأطفال، مما أدى إلى حدوث طفرة العالية للمعدل النمو التي شهدتها الجزائر قدرت بـ 3.37% في نفس سنة ، وتعتبر هذه الفئة مخزونا أساسيا لسوق الشغل مع تقادم العمر، ثم تتراجع تدريجيا بعد ذلك إلى أن بلغت 27.7% سنة 2011 ،هذا لانخفاض مستويات الخصوبة راجع إلى تطبيق برامج التنظيم والتخطيط العائلي بالإضافة إلى عوامل أخرى منها ارتفاع تأخر متوسط السن الأول الزواج ، ليشهد بعد ذلك ارتفاع طفيف إلى أن بلغ 30.4 %سنة 2019،في مقابل شهد حجم الفئة العمرية 15-64 سنة استقرار نوعا ما مابين 1977 و1977 بـ 44.5 % و46.3% على الترتيب ، ثم اتجه حجم نحو الارتفاع من 50.2 % سنة 1987 إلى أن بلغ 64.5 % مابين سنتين 2008 و2011 ليتراجع بعد ذلك إلى أن سجل نسبة 60% سنة 2019

و بالتالي فان الانتقال الديمغرافي والنمو السكاني المتسارع قد أثر على البنية العمرية لسكان الجزائر، بحيث تميزت بسيطرة فئة الشباب على باقي الفئات العمرية ، فقد شكل غالبية السكان تقريبا النصف من ذوي أعمار اقل من 15 سنة ، وبعد دخول في مرحلة الثالثة من التحول الديمغرافي أي ابتداء من سنة 1987 حدث تغير كبير في حجم البنى العمرية و التركيبة السكانية، بحيث تقلصت نسبة هذه الفئة لتصل إلى 30.4 % بينما عرفت نسبة السكان في سن النشاط الاقتصادي ارتفاعا بما يعني الزيادة في حجم القوة البشرية ومن ضمنها حجم قوة العمل وأخرى قادرة على الإنجاب ناتج عن تقادم العمر لسكان اقل من 15 سنة أي ووصول وفود جديدة .

أما فيما يخص فئة السكان من 60 سنة وأكثر وارتفعت من 5.7 % سنة 1987 لتصل إلى 9.5 % سنة 2019، يعود هذا إلى توفر خدمات مراكز العناية بالمسنين والرعاية الاجتماعية والصحية بالإضافة إلى وجود مصادر للإعالة سواء من فئة النشطة أو المعاشات المتقاعدين والعلاوات، مما أدى إلى ارتفاع أمل الحياة وارتفاع معدل الشيخوخة من 7.76%سنة 1966م ليبلغ 17.37% سنة 2019 وهو التناسب بين كبار السن وصغار السن يتأثر بأمل الحياة وعدد المواليد.

الشكل رقم (08): يمثل توزيع نسب السكان حسب الفئات العمرية من1966 إلى 2019

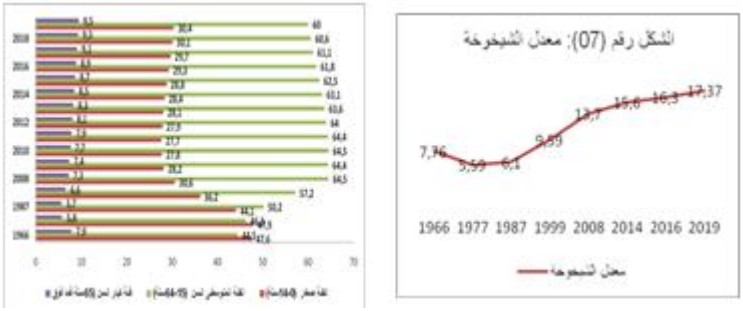

المصدر: إعداد الباحث استنادا لمعطيات. بركاني أمينة /د.درويش احمد 2021 ، ص 127

2.2.III- تطور معدل النشاط الثاني (السكان النشطين بالنسبة للسكان البالغون سن العمل) ما بين 1977 و2017 :

الملاحظ من خلال الشكل رقم (10) أن عدد السكان النشطين قد ارتفع من 3.05 مليون في عام 1977 بنسبة نشاط قدرت بـ 36.5% إلى 6.085 مليون سنة 1992 بنسبة نشاط قدرت بـ36.6 % ، بعدها شهدت ارتفاعا طفيفا بسبب ارتفاع نسبة الأفراد الأقل من 15 سنة (تقريب بنصف سكان) بالإضافة إلى مواصلة كلا الجنسين لتعليمهم. ابتداء من سنة 1987 اتجه حجم الفئة النشطة نحو الارتفاع فقد قدر بـ 5.494 مليون بنسبة نشاط 41.7 % ، ذلك راجع لمخططات التنمية المعتمدة والسياسات الصناعية التي طبقتها الجزائر خلال فترة النظام الاشتراكي سنوات السبعينات والثمانينات ، مماساهم في توفير فرص عمل ،لتتضاعف بعد ذلك حجم الفئة النشطة ليصل إلى 12298 مليون سنة 2017 بنسبة نشاط 41.8 % ثم إلى 12.730 مليون بنسبة 42.2% السنة 2019 ،نتيجة وصول وفود جديدة(من كانوا اقل من 15 سنة في سنوات السبعينات وثمانينيات ومع تقام الزمن)إلى سوق العمل أي هذا الارتفاع في حجم فئة النشطة هو من انعكاسات الانفجار السكاني بالتقادم ،رغم فبقيت نسبة النشاط منخفضة بالمقارنة مع البلدان المتقدمة مقدر بـ50%.

وحسب الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2019 فان 16.8% من اليد العاملة الإجمالية تعمل في قطاع البناء والإشغال العمومية و16.1% في الإدارة العمومية خارج القطاع الصحي و 15.7% في التجارة و14.9 %في قطاع الصحة والنشاط الاجتماعي و11.5 %في الصناعة التحويلية و أن القطاع الخاص يشغل 62.2% من مجموع اليد العاملة مقدر بـ 7.014 مليون شخص مقابل 37.8%بالنسبة للقطاع العام الذي يشغل 4.267 مليون شخص. (https://www.aps.dz,10/07/2022)

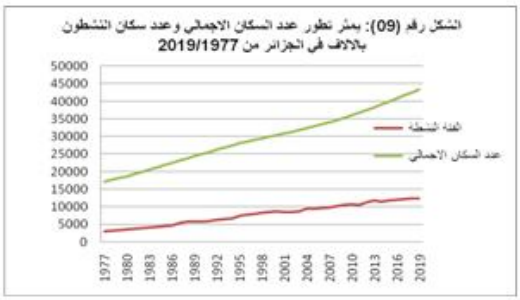

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات التقارير الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

3.2.III- تطور معدل الإعالة من 2001 إلى 2019 : بقراءتنا للمنحنى وحسب المعطيات الواردة نجد أن نسبة الإعالة الخاصة بالأفراد الأقل من 15 سنة بلغت سنة 2000 م بـ54.3 **%** ، لتعرف بعدها انخفاضا تدريجيا إلى أن بلغت سنة 2007 بـ 42.8**%** ثم ارتفعت إلى 50.7 **%** سنة 2019 بمعنى أن كل 50.7 عامل يعيل 100 شخص، أما بالنسبة لإعالة الديمغرافية 65سنة فما فوق فقد شهدت ارتفاع طفيف بين السنوات 2000 و2019 من 11.3**%**لتصل إلى 19.9 **%**، ناتج عن ارتفاع أمل الحياة وتطور وتوفر الرعاية الصحية لكبار السن ، أما الإعالة الاجمالية شهدت تراجع لتصل إلى55**%** سنة2010 بعدما قدرت بـ 68.5 **%** سنة 2000 لتشهد ارتفاع حيث قدرت بـ 66.6 **%**سنة 2019 ،انخفاض في عبئ الإعالة يشجع الادخار، مما يوفر إيرادات توجهه نحو التنمية مما يؤثر بشكل ايجابي على حجم التشغيل

الشكل رقم (11): يمثل تطور معدل الإعالة الديمغرافية من 2019/2001

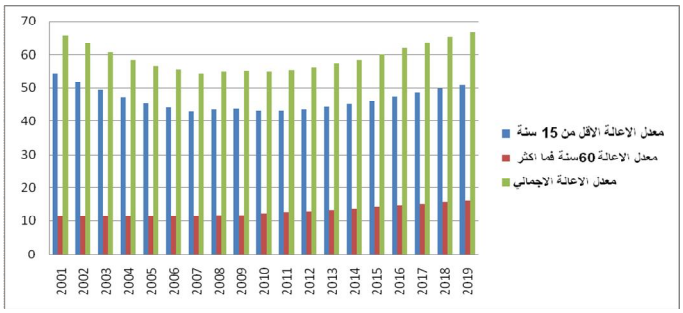

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات التقارير الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

3.III- تطور حجم ونمو القوى العاملة مابين 1970 و2017: اثر التحول الديمغرافي الذي شهدته الجزائر في تغير بنية الهيكل العمري للسكان، ومن نتائج هذا التغير انخفاض حجم السكان في فئة صغار السن (0-14سنة) وارتفاع حجم السكان النشيطين مع بروز واضح للشباب (15-34) وتعرف هذه الظاهرة بالهبة الديمغرافية ،وهي ناتج عن انتقال الطفرة السكانية لصغار السن التي سادت خلال العقدين السبعينات والثمانيات ثم انتقلت هذه الطفرة إلى السكان في العمل (**سليمان أبو شناف علي، 2022، ص275**)، هذا ما انعكس على ارتفاع حجم قوة العاملة بنسبة 326.63% من 7109الف سنة 1971 بمعدل نمو 3.46%ليبلغ 29314 ألف سنة 2017 بمعدل نمو 1.49% .

الجدول رقم (05): تطور حجم قوى العاملة (بالألف) ومعدل نمو السنوي لقوي العاملة خلال 1971 الى 2017

السنوات	1971	1977	1988	1998	2008	2017
القوى العاملة	7109	9021	13437	18804	24875	29314
معدل النمو القوي العاملة	3.46	5.12	3.85	1.58	1.02	1.49

المصدر: التقرير السنوي الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) ،(2017)

III.4- تطور معدلات البطالة من 1966الى 2019:إن تتفاقم البطالة في الجزائر أو في أي بلد أخر ناجم عن تنامي حجم العرض من القوى العاملة بمعدل أكبر من نمو فرص العمل سنويا، ولقد عرف معدل البطالة تذبذبا كبيرا نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية و ديمغرافية التي شهدتها الجزائر، وبرزت بشدة في الأواخر الثمانيات بعد التخلي الدولة على النهج الاشتراكي الذي أدى إلى غلق الكثير من المؤسسات و خوصصتها، مما خلف ذلك تسريح عديد من العمال بالإضافة إلى الأعداد الهائلة التي تتخرج من المؤسسات التعليمية والجامعية فقد بلغت البطالة ذروتها 30 % سنة 1999، الملاحظ من منحى تطور معدلات البطالة شكل (12) من سنة 1977الى سنة 2019 أن معدلات البطالة ارتفعت في السنوات الأولى بعد الاستقلال إلى أن بلغت 32**%** سنة 1966 ثم انخفضت إلى 22 **%** سنة 1977، نتيجة لاعتماد الدولة على مخططات تنموية وفرت بذلك مناصب شغل غالبها في مجال الفلاحة والصناعي، كما تميزت هذه الفترة بارتفاع أسعار النفط مما كثفت من الاستثمارات العمومية حيث تم خلق أكثر من 561الف منصب شغل سنويا أدى هذا إلى تراجع معدلات البطالة إلى 8.7 **%** سنة 1984.

ولكن بدأت معدلات البطالة بارتفاع من 9.7%سنة 1985 ليصل إلى 29.2 %سنة 1999 ، هذا راجع إلى الأزمة الاقتصادية والتي تم على أثرها خوصصة العديد من المؤسسات وغلق 1000 مؤسسة وتسريح 500 ألف عامل بين 1994و1998 ،كان هذا انعكاسا لانخفاض أسعار النفط بما يعني انخفاض الإيرادات وبالتالي انخفاض الاستثمارات، ومما زاد الأمور سوء هو عدم الاستقرار نتيجة أزمة سياسية وأمنية التي شهدتها البلاد ، ثم عرفت معدلات البطالة بعد سنة 2000 انخفاضا محسوسا حيث انتقل من 28.29% سنة 2000 إلى سنة 2017 ، هذا التراجع ناتج عن ارتفاع أسعار النفط وعودة الاستقرار للبلاد أعاد الحيوية والانتعاش للاقتصادي حيث تم إنشاء أكثر من 728 ألف ما بين 2000و2014 وارتفع حجم العمالة 2010/2005 ب 12.5 % (طاهر جليط،2016،ص208)، وقد قدر عدد البطالين بـ1.449 مليون شخص سنة 2019 بمعدل 11.4%.

الشكل رقم (12): يمثل تطور معدل البطالة ومعدل التشغيل من 1977الى 2019

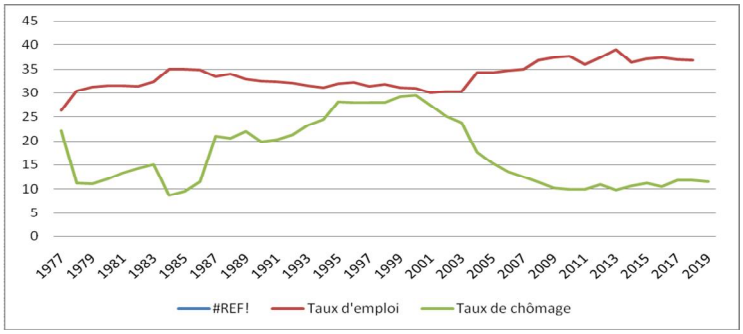

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات التقارير الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

العائد الديمغرافي : من تتبعنا للوضع الديمغرافي نلاحظ أن الجزائر تمر بالتحول الديمغرافي بمرحلته الثالثة الذي اثر على حجم السكان في سن العمل بارتفاع عددهم إلى نحو الضعفين تقريبا حيث بلغ 29314 سنة2017 و بمعدل نمو 1.49**%** مع استمرار تباطؤ معدلات الخصوبة التي بلغت 3.1**%** وانخفاض نسبة السكان المعالين و ارتفاع أمد الحياة إلى (73 سنة) ،ومن المتوقع استمرار هذه الحالة الديموغرافية في الجزائر ،يكمن الانخفاض المستمر الذي تحقق في معدل الخصوبة الكلية ناتج عن التحولات في الوضع الاقتصادي والاجتماعي في سياق نظام تعليمي متوسط الجودة ،مع ضعف الأداء الاقتصادي و نقص فرص العمل المنتج .وبالتالي ما يجري في الجزائر من تحول الديمغرافي والذي من أثاره نشوء ظاهرة البروز الشبابي هو انفتاح النافذة الديمغرافية ، و التي لم يتم استغلالها بما يكفي نتيجة لقصور التعامل مع المعطى الديمغرافي الذي كان أكثر منه

سياسي، بالإضافة إلى عجز المؤسسات المعنية بتنفيذ نظم التعليم والعمل والسكن والاقتصاد في الجزائر حيث أنها لم تستطع أن تتكيف كما ينبغي مع التغيرات الديمغرافية في الوقت المناسب ، وتم التعامل مع مشكلات على أنها وقتية وعابرة وغير مرتبطة والتي كان من المفترض دراستها والتمعن فيها جيدا ، لان الدولة لازالت تتعامل مع السكان كغاية للتنمية من منطق دولة الرعاية لم يتطور إلى منطق دولة السياسات التنموية وسياسات الحماية الاجتماعية ، لذلك يعتبر الضغط الديمغرافي تحدي يواجهه سياسيين وصانعي القرار لمسايرته ،فالتعليم الحالي المرتكز على الكم قبل الكيف والتوظيف الاجتماعي القائم على التسكين وليس التشغيل، هذه الآليات لا تخدم أي مصلحة بل تعتبر سياسات هدامة ،لان التعليم ذو المستوى مرتفع وسوق عمل منتظم والمنظم وتكوين وتنظيم الأسرة والسكن هم قطاعات مترابطة ، ومن هذا المنطق لابد من انتهاج سياسة مبنية على التكامل والترابط مابين القطاعات لتحقيق أهداف التنمية واستغلال الأمثل لعائد الديمغرافي .

اعتمادا على ما تقدم فان الفرصة لازلت مواتية للاستفادة من العائد الديمغرافي وإمكانية الحصول على مكاسب اقتصادية لمدة عقدين أو أكثر، لان الأشخاص ممن هم في سن العمل (15-64) يصل إلى نحو ضعفي عدد الأفراد المعالين ، إلا أن الاستفادة منها وتحقيق التوظيف الأمثل لهذه الظاهرة لا يتحقق إلا من خلال وضع خطة استباقية تتضمن مجموعة من البرامج والأهداف الطموحة في ميادين بناء والاستثمار في رأس المال البشري (تعليم ،صحة) كأولوية قصوى مرفوقة بسياسات سليمة ، لابد لها من أن تعطى الاهتمام الكافي خاصة إلى الجانب الكيفي من المهن والحرف الفنية ومستوى ونوعية المهارات المكتسبة في ظل التزايد المستمر لعدد الباحثين عن العمل من خريجي التعليم والتدريب من اجل رفع يد العمالة المؤهلة التي هي في تناقص نظرا لغزو البرمجة الآلية والاعتماد على التكنولوجيا ، أي لابد من بناء الإنسان وتكوينه بما يتوافق مع المتطلبات المجتمع لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة ونهضة اقتصادية واجتماعية شاملة مبنية على الوعي والوطنية ، تمكن الشباب من الاندماج بشكل فاعل ومنتج و تعمل على توسيع فرص العمل أمام الداخلين الجدد إلى سوق العمل مع ضرورة إعادة بناء سوق العمل في الاقتصاد الوطني ، لربنا يكون لهم الفضل في استمرار الهبة الديمغرافية ،كما لا يجب إهمال سكان الغير الجزائريين المقيمين فلهم تأثير على فرص حصول على عمل والموارد المتاحة .

بمعنى لا بد من الاستثمار في القدرات البشرية التي تعيشها الحالة الديمغرافية للجزائر ، والتي تتميز بتركيبة سكانية فتية تشكل فيها نسبة الشباب القادرين على العمل المساحة الأكبر في الهرم السكاني قبل فوات الأوان وقبل أن يتغير التركيب العمري لسكان ،لان انفتاح النافذة الديمغرافية فرصة غير مسبوقة لا تتكرر دائما ، وان لم تتخذ الإجراءات الفعالة في الوقت المناسب فقد يتحول العائد الديمغرافي إلى عبء ديمغرافي ، ويتم الوقوع في المصيدة السكانية (نمو وارتفاع معدلات بطالة بين الشباب ، هجرة إلى الخارج ، انتشار الآفات الاجتماعية من إجرام ومخدرات لعدم احتواء الشباب العاطلين عن العمل مما يتسبب في انعدام الأمن السياسي والاقتصادي .

ومن جهة أخرى تعتبر الجزائر دولة ذات عدد سكان صغير نسبيا مقارنة بالمساحة الجغرافية الشاسعة قدر بـ 18.14 شخص /كم² سنة 2020،فهي تعاني من سوء توزع هذا العدد جغرافيا من خلال تمركزه في مناطق دون أخرى تعيش غالبيتهم العظمى من السكان في الشمال على طول الساحل البحر الأبيض المتوسط على 12 من إجمالي مساحة بلاد ،ومما زاد من تفاقم الوضع عدم العدالة والتهميش لمناطق الظل نتج عنه ضغط على سوق العمل هذه المناطق مما يعزز هجرة الداخلية من قرى والمدن الصغيرة إلى المدن الساحلية الكبيرة،وبالتالي نتج عنه تضخم وأزمة السكن واختناقات في حركة السير المرور التي لم تعد تلبي مستوى الاحتياج الحالي، رغم كل الأعمال التوسع العمراني الذي نفذ في المدن الكبرى على حساب الغطاء النباتي التي كانت تتمتع به ، بما يعنى عدم استغلال المساحة الشاسعة للبلاد لتوزيع الضغط على المدن الساحلية.

من هذا الوضع يجب الإسراع واغتنام الفرصة من خلال اعتماد السياسات وتنفيذ الإجراءات التي تساعد على تحقيق التوظيف الأمثل للهبة الديمغرافية والتي تشمل التالي :

1. إجراء تحسينات على درجة عالية من الأهمية والشمولية في التعليم والصحة خاصة الصحة الإنجابية والتغذية مع تطبيق برنامج لتنظيم الأسرة الذي بدوره سيرفع من مستوى دخل الأسرة ويدعم قدرات على الادخار ومن ثم الاستثمار .

2. الاستثمار في تكوين وتدريب الشباب ما يعزز من مستوى المهارات الفنية والتقنية لدى الشباب ،وهذا دوره يدعم مشاركة الشباب الفعالة في ممارسة النشاط الاقتصادي وتوفير العمالة في ممارسة النشاط الاقتصادي وتوفير العمالة المناسبة بالكم والكيف المطلوبين
2. تطوير سوق العمل وتحسين بنيته التنظيمية والتشريعية
3. مواجهة التحديات الرئيسية التي يعاني منها التعليم والتدريب الفني والحرفي والصحة ، وضعف خدمات الاجتماعية للفئات الضعيفة من النساء وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وضعف في الإجراءات المناسبة لتوفير العمل اللائق والمنتج.
4. تعزيز النظم الإحصائية من اجل رصد التقدم المحرز في تنفيذ برامج العمل بصورة أفضل وإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه.

VI- الخلاصة :

لقد طرأ على المجتمع الجزائري وعلى مدى عقود تغيرات مست جميع الجوانب سواء اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية ،مما انعكس ذلك على الجانب الديمغرافي، أدى بذلك إلى بلوغ مراحل متقدمة من التحول الديمغرافي ، حيث بلغت الجزائر نهاية المرحلة الثالثة التي كانت بدايتها سنة1987 لتراجع معدلات الوفيات والمواليد و انخفاض في معدل النمو السكاني ،نتيجة لسياسات السكانية المنتهجة وارتفاع مستوى العلمي والوعي الثقافي ، صاحبه تطور التكنولوجي الذي كان له دور مهم في تسهيل سبل الحياة و ساعد على تحسن المستوى المعيشي والصحي ،كما ساهم تأخر متوسط سن الأول الزواج وعوامل أخرى في ذالك منها أزمتي البطالة والسكن .

رافق هذا التحول تغير في هيكل الهرم السكاني باتساع حجم الفئات الوسطى (الفئة النشطة) ،الناتج عن وصول أفواج كبيرة من صغار السن التي كانت مرتفعة إلى أعمار النشاط الاقتصادي (الهبة الديمغرافية) ،لتتراجع بعد ذلك ببطئ نتيجة تراجع عدد الولادات التي هي قوى العمل المعول عليها على المدى البعيد(بمعنى تراجع احتياطي الفئة النشطة) ،

كما انه حدث تغير السريع للأسرة الجزائرية من ناحية الحجم، فانتقلت من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية نتيجة تراجع في الأمية وارتفاع مستوى التعليمي لكلا الجنسين ،مع قناعتهم على ضرورة تخطيط وتنظيم الأسرة في حدود الإمكانيات المتوفرة،أما من ناحية الوظائف كانت التربية والتعليم مقتصر على الوالدين ثم تدخلت الدولة في ذلك فشهدت الأسرة الجزائرية تحضر متسارع من (حضر و ريف) إلى أن أصبحت اغلبيتهم حضر في وقت وجيز، قابله اندثار وتلاشي لأغلبية العادات والتقاليد التي كانت سائدة فتغيرت بذلك المواقف التقليدية نحو عمل المرأة ،هذا ما أدى إلى تغير دور المرأة الجزائرية التي كانت متفرغة بالكامل لشؤون المنزل لتنافس الرجل في كل المجالات، فتغير الأدوار الأسرية في بعض الأحيان مابين الزوجين خصوصا إذا كانت المرأة العاملة لاستطيع التوفيق مابين التزاماتها خارج المنزل وداخله .

ونتيجة لتحسن المستوى المعيشي وتطور الصحي تم تسجيل ارتفاع في احتمالية البقاء على قيد الحياة كما من المنتظر تزايد معدلات الشيخوخة بما يعني ارتفاع حجم الفئة المعالة من 65 سنة فما فوق.

لذا نستخلص أن المجتمع الجزائر في غالبية الساحقة من تركيبة سكانها شباب من خريجي المؤسسات التعليمية والجامعية، يشكل هذا تحدي الأبرز لنظام الاقتصادي في الجزائر لاستغلال الايجابي لهذه الثروة من طاقة البشرية واحتواء الكفاءات، لذا يلزم اعتماد سياسات واستراتجيات مدروسة سابقا مع اعتماد تكوين وتخصصات تتلاءم مع متطلبات السوق لإيجاد توازن بين عرض وطلب ، مع غرس روح المقاولاتية وتشجيعهم على ذلك لان الجزائر تمتلك عدة امتيازات وإمكانيات اقتصادية مع إيجاد الآليات الاستغلال الأحسن للموارد.

الإحالات والمراجع:

- بلحاج يمينة، الوادي الطيب (2021)، لمحة حول الانتقالية الديمغرافية في ظل السياسات السكانية في الجزائر، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف 2 وهران.

- ماجدة محمد عبد الحميد، (2009)، دليل السكان، الطبعة الرابعة منقحة، المكتب المرجعي للسكان، القاهرة.
- الأمم المتحدة، (2000)، التقرير العالمي حول التنمية جامعة بويك، بروكسل.
- منظمة العمل الدولية، الطبعة الثانية، قاموس المصطلحات نوع الجنس العمل، الاقتصاد غير المنظم، المكتب الإقليمي للدول العربية.
- ديوان الوطني للإحصائيات، العدد 18، الطبعة 2003.
- الهيئة العامة للمعلومات ،التقرير الوطني السادس لتنمية البشرية 2022م ،الملخص التنفيذي، طرابلس / ليبيا.
- العيساوي صونيا (2008)، واقع السكاني في فترة الاحتلال مشروع الاستيطان في مواجهة الحيوية الديمغرافية للمجتمع الجزائري، مجلة افاق العلوم، جامعة ابو القاسم سعد الله، الجزائر 02.
- بوهراوة عز الدين (2019)، الانتقال الديمغرافي في الجزائر، دراسة مقارنة بين التعدادات السكانية ، أطروحة دكتوراه جامعة باتنة.
- غول عبد الحكيم (2018)، تطور أمل الحياة في الجزائر وعوامل تحسنه مابين سنتي 1966و 2008، رسالة ماجستير، جامعة وهران
- أعمر طعبة،أ.د،فضيل عبد الكريم (2008)، تطور متوسط حجم اسرة الجزائرية من 1966الى 2008، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة وهران.
- حوصلة 2011/1962 وديمغرافيا، الديوان الوطني للإحصائيات.
- بن النوي عائشة (2018)، انعكاسات الانتقال الديمغرافي على الفئة النشيطة في الجزائر للفترة ما بين 1992-2008 ،اطروحة دكتوراه ديمغرافيا تخصص التنمية والسكان ،جامعة باتنة 01
- عبد العزيز سهام، بوعالية شهرزاد، (2019)، "اتجاهات ومستويات الخصوبة في الجزائر، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والانسانية المعمقة، العدد الخامس مارس، جامعة زيان عاشور الجلفة.
- فاطمة النوي (2020)، انتقال الزواج والخصوبة في الجزائر وكندا، أطروحة دكتوراه، قسم الديمغرافيا، جامعة باتنة 1.
- حمزة شريف علي، فضيلة الشعوبي، يمينة قوارح، (2015) تحول الخصوبة في الجزائر، جامعة تلمسان، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية.
- والديوان الوطني للإحصائيات ديموغرافيا (2019)، رقم 890
- بوهراوة عز الدين، عمراوي صلاح الدين (2018)، النمو الديمغرافي وتحولاته في الجزائر، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 2018/05/10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- بركاني أمينة، درويش احمد، (2021)، تطور المؤشرات التركيبة النوعية والعمرية في الجزائر خلال الفترة 1966و2019، مجلة افاق لعلم الاجتماع، الجامعة البليدة.
- سليمان ابوشناف على ابريطاالله (2022)، التحول الديمغرافي ونمو القوى العاملة في ليبيا، جامعة بلني وليد.
- التقرير السنوي (2017) الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).
- طاهر جليط، (2016)، الجزائر، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر لفترة 1980-2014، مجلة البحوث الاقتصادية ، جيجل.

- Démographie Algérienne 2019 n°890.
-https://www.aps.dz,10/07/2022.
-Abdelkrim fodil, (2007) Transition démographique et politique de population en Alger, université d'Oran.
-https://www.populationpyramid.net .

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب:APA

سمرود كمال ، صالي محمد ، (2023) ، **- التحول الديمغرافي في الجزائر وانعكاساته على حجم قوة العمل مابين السنوات 1901 و 2019** ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 15(01)/2023، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (ص.ص 121- 140).